

ملف المناصرة

# حسام الدين علي

Hossameldin Ali

خارج الاحتجاز مصر

رئيس الأكاديمية الديمقراطية المصرية، التي تعمل على تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية، واجه حسام الدين علي المنع من السفر وتجميد الأصول والاستجواب في قضية التمويل الأجنبي لعام 2011، قبل إسقاط التهم في أغسطس/آب 2021.

# 01
# القضية في دقيقة

رئيس الأكاديمية الديمقراطية المصرية، التي تعمل على تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية، واجه حسام الدين علي المنع من السفر وتجميد الأصول والاستجواب في قضية التمويل الأجنبي لعام 2011، قبل إسقاط التهم في أغسطس/آب 2021.

| | |
|---|---|
| الحالة **خارج الاحتجاز** | الدولة **مصر** |
| الحكم أُسقطت القضية: أنهى قاضي التحقيق التحقيق معه في القضية رقم 173 في 30 أغسطس/آب 2021 وأعلن رفع المنع من السفر وتجميد الأصول. وأغلقت القضية رقم 173 في 20 مارس/آذار 2024. | |
| التهم تلقي تمويل أجنبي بصورة غير مشروعة بالمخالفة لقوانين الجمعيات الأهلية في مصر<br>الإضرار بالأمن القومي<br>إدارة فرع لمنظمة دولية دون ترخيص | |

## مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على حسام الدين علي وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

04 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية لحسام الدين علي.

05 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

06 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

## 02

# الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

**الاحتجاز التعسفي** العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

**التجميد التعسفي للأصول** إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13

**المضايقة القضائية** إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

**المنع التعسفي من السفر** العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

## 03

# مسار القضية

**2011**

فتح تحقيق

### فتح تحقيق في قضية التمويل الأجنبي

فتحت السلطات المصرية القضية رقم 173 لسنة 2011، المعروفة بقضية التمويل الأجنبي، التي استهدفت منظمات المجتمع المدني، ومنها الأكاديمية المصرية الديمقراطية.

**ديسمبر/كانون الأول 2014**

فرض منع من السفر

### فرض أول منع من السفر

منع النائب العام حسام الدين علي من السفر على ذمة التحقيق في القضية رقم 173.

**27 فبراير/شباط 2016**

فرض منع من السفر

### تنفيذ المنع من السفر في المطار

مُنع علي من السفر إلى الولايات المتحدة في مطار القاهرة الدولي، وخضع لاستجواب هاتفي استمر ثلاث ساعات أجراه ضابط في جهاز الأمن الوطني.

**20 مايو/أيار 2018**

إخلاء سبيل بكفالة

### استجوابه وإخلاء سبيله بكفالة

استجوبه قاضي التحقيق في القضية رقم 173 وأمر بإخلاء سبيله بكفالة قدرها 20,000 جنيه مصري.

**30 أغسطس/آب 2021**

تحديث في القضية

### حفظ القضية وإسقاط التهم

قرر قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة أن لا وجه لإقامة الدعوى في القضية رقم 173 ضد علي ومنظمته وثلاثة متهمين آخرين.

**30 أغسطس/آب 2021**

رفع منع السفر

### قرار قاضي التحقيق يرفع المنع من السفر وتجميد الأصول

أعلن قاضي التحقيق في البيان الصادر بإنهاء التحقيق مع حسام الدين علي والمدافعين الآخرين في القضية رقم 173 لسنة 2011 رفع المنع من السفر وتجميد الأصول عنهم وعن منظماتهم. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أنه لم يتضح ما إذا كانت وزارة الداخلية قد رفعت أسماءهم من قائمة الممنوعين من السفر.

20 مارس/آذار 2024

حفظ القضية

## السلطات تعلن إغلاق قضية التمويل الأجنبي

أعلنت السلطات إغلاق القضية رقم 173 لسنة 2011 بعد 13 عامًا من التحقيق. وأفادت منظمة العفو الدولية برفع المنع من السفر عن 29 من أصل 31 على الأقل من المدافعين والعاملين في المنظمات المتأثرين بالقضية.

# 04
# القصة كاملة

**تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026:** رُوجع هذا السجل في ضوء أحدث المصادر. حسام الدين علي حر: فقد أسقط قاضي التحقيق القضية رقم 173 عنه في 30 أغسطس/آب 2021 وأعلن رفع المنع من السفر وتجميد الأصول، ثم أعلنت السلطات إغلاق القضية بالكامل في 20 مارس/آذار 2024. وشمل القرار نفسه مجدي عبد الحميد ونجاد البرعي وعزة سليمان، وذكرت منظمة العفو الدولية إسراء عبد الفتاح، التي مُنعت هي الأخرى من السفر في القضية، بين من شملهم.

## الخلفية والعمل

أسّس حسام الدين علي الأكاديمية الديمقراطية المصرية وترأسها، وهي منظمة غير ربحية أنشأتها مجموعة من الناشطين لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية في مصر. وقدّمت الأكاديمية التدريب ويسّرت المشاركة المدنية وعملت على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في بيئة سياسية ازدادت عداءً للمجتمع المدني المستقل بعد 2011.

وعمل علي إلى جانب مجلس إدارة ضم مدافعين بارزين آخرين. وعملت الأكاديمية في المنظومة نفسها التي عملت فيها منظمات يقودها عزة سليمان ونجاد البرعي ومجدي عبد الحميد، الذين صاروا جميعًا لاحقًا متهمين معه في القضية نفسها.

## تحقيق التمويل الأجنبي

في عام 2011، فتحت السلطات المصرية القضية 173، وهي تحقيق يستهدف منظمات المجتمع المدني التي تلقت تمويلًا أجنبيًا. وأصبحت القضية أداة لتجريم مجموعات المناصرة المستقلة، باتهامها بمخالفة القوانين المقيّدة المنظمة للمنظمات غير الحكومية. وطال التحقيق حسام الدين علي والأكاديمية الديمقراطية المصرية.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2014، فرضت السلطات حظر سفر على علي في إطار التحقيق الجاري. وصدر المنع عن النائب العام، ثم أيّدته محكمة الجنايات. وكان واحدًا من حالات حظر كثيرة مماثلة فُرضت على قادة المجتمع المدني خلال هذه الفترة.

## حظر السفر والاستجواب

في 27 فبراير/شباط 2016، وصل علي إلى مطار القاهرة الدولي للسفر جوًا إلى الولايات المتحدة. وكان قد دُعي لحضور مؤتمر دولي عن مكافحة الفساد عبر التشريع تنظمه وزارة الخارجية الأمريكية. وأبلغته سلطات المطار بأنه لا يزال ممنوعًا من السفر ولن يُسمح له بالصعود إلى الطائرة.

ثم استجوبه ضابط من الأمن الوطني هاتفيًا لمدة ثلاث ساعات. وسأله الضابط عن مصادر تمويل الأكاديمية الديمقراطية المصرية وأنشطتها ودوره في مجلس إدارتها وتفاصيل رحلته إلى الولايات المتحدة والغرض منها وهويات الأشخاص الذين كان ينوي لقاءهم. وجرى الاستجواب دون حضور محامٍ ودون أي تهمة رسمية أو جلسة.

وامتد حظر السفر إلى أعضاء آخرين في الأكاديمية. فقد مُنع أحمد غنيم وباسم سمير، وكلاهما عضو في الأكاديمية، من مغادرة مصر أيضًا. وعكس هذا النمط حملة أوسع على منظمات المجتمع المدني، شملت حظر سفر فُرض على مدافعين مثل إسراء عبد الفتاح.

## الاستجواب والإفراج بكفالة

في 20 مايو/أيار 2018، استجوب قاضي التحقيق المختص بالقضية 173 حسام الدين علي وأمر بإخلاء سبيله بكفالة قدرها 20,000 جنيه مصري في اليوم نفسه.

## إسقاط القضية

في 30 أغسطس/آب 2021، قرر قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة لنظر القضية 173 إسقاط القضية عن حسام الدين علي ومنظمته وثلاثة متهمين معه: عزة سليمان ونجاد البرعي ومجدي عبد الحميد. وأغلق القرار القضية ضدهم دون محاكمة.

وأعلن قاضي التحقيق رفع المنع من السفر وتجميد الأصول عن المدافعين ومنظماتهم. وأشارت منظمة فرونت لاين ديفندرز إلى أن رفع الأسماء من قوائم المنع من السفر وفك تجميد الأصول يتطلبان إجراءات قانونية أخرى، وقالت منظمة العفو الدولية إنه

لم يتضح ما إذا كانت وزارة الداخلية قد رفعت أسماءهم. وفي 20 مارس/آذار 2024 أعلنت السلطات إغلاق القضية رقم 173.

## الأثر والسياق

تجسّد قضية حسام الدين علي توظيف التحقيقات المطوّلة وتجميد الأصول وحظر السفر لتقييد عمل المجتمع المدني في مصر. فعلى مدى سنوات قبل إسقاط القضية، قيّدت هذه التدابير حريته في التنقل وعمل الأكاديمية. واستهدفت قضية التمويل الأجنبي أكثر من 40 منظمة وأفرادًا كثيرين، واجه معظمهم سنوات من الغموض وتجميد الأصول وتقييد التنقل قبل إسقاط التهم أو رفضها.

---

**آخر مستجدات القضية** امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/hossameldin-ali/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 20-05-2018. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org